مُلخص المناقشات

مبادئ اللامركزية المالية

كوو, آب/أغسطس ٢٠٢٠

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies

إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمها المركز الاوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies

Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2020 | Berlin

مبادئ اللامركزية المالية

مُلخَّص المناقشات في كوو، ٢٦-٣١ أغسطس/ آب ٢٠٢٠

تَتطلَّب اللامركزية الموسعة لامركزيةً ماليةً، حيث تدل الخبرات على أن توزيع المهام بين الدولة والمناطق والبلديات يبقى حبراً على ورق، ما لم تُوزَّع مالية الدولة على المستويات الثلاثة ("من يدفع، يأمر"). إن كان على جميع المستويات أن تكون قادرة على التصرف بشكل مستقل في نطاق مسؤولياتها، فيجب أن يكون لها موارد مالية خاصة كافية.

يُمكِن أن يُستَمَد الدخل من الموارد الخاصة (الضرائب والرسوم) أو مدفوعات التحويل أو - كما هو الحال عادةً - من مزيج من الإثنين. ومن المهم في هذا السياق أن يتم تأمين الدخل وتوزيعه بموجب الدستور والقانون وألَّا يُمكِن تغييره أو تقليصه أو وقفه اعتباطاً، وإلَّا فستخضع فعالية اللامركزية للتعسُّف السياسي.

بجانب ما سبق، يُمكِن أن تساهم اللامركزية المالية في الدمقرطة وتوطيد سيادة القانون، حيث يرتفع عادةً حافز مواطنات ومواطني البلديات والمناطق للمشاركة في تكاليف الخدمات العامة، إن كان لهن/م حق التقرير بشأن إنفاق الضرائب (أو جزء منها). وفي حال لامركزة الضرائب، فلن يعود حق استغلالها (بالكامل) في يد سلطة مركزية كان الشعب ينظر إليها في الماضي على أنَّها مستبدة وفاسدة ولا يشارك طواعيةً في تمويلها. وبالتالي، فاللامركزية المالية تربط بصورة وثيقة ما بين الضرائب التي يدفعها المواطنات والمواطنون والخدمات التي يتلقونها في المقابل. وختاماً، فاللامركزية المالية تُرسِّخ الديمقراطية وتُسهِّل مكافحة الفساد بإشراكها للمواطنات والمواطنين في إقرار الضرائب قانونياً وتحديد طرق استخدام عائداتها.

انبثقت المبادئ التالية من النقاش حول اللامركزية المالية في سوريا المستقبل:

١. يُوزِّع الدستور المهام العامة بين الدولة والمناطق والبلديات.

٢. يضمن الدستور أن يكون للدولة والمناطق والبلديات إيرادات تسمح لها بأداء تلك المهام.

٣. في حال نقل المهام من مستوى إلى آخر، يتلازم ذلك مع نقل الموارد المالية الضرورية المرتبطة بتلك المهام ("مبدأ الارتباط").

٤. يجب أن تستند جباية وتوزيع الضرائب وسائر الأموال الحكومية إلى بيانات موثوقة قائمة على تسجيل السُكَّان في كل منطقة وبلدية والتركيبة السُكَّانية والبنية التحتية والوضع الاقتصادي. كما يجب تحديث هذه البيانات بانتظام.

٥. يحق للسلطات العامة على جميع المستويات فرض رسوم معقولة مقابل خدماتها والتصرف في الأموال المُتحصَّل عليها من تلك الرسوم. يجب أن يكون لهذه الرسوم أساس قانوني.

٦. تُحدد الدولة الرسوم الجمركية وتُديرها.

٧. يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً وشفافاً وبسيطًا قدر الإمكان وأن يشارك المواطنات والمواطنون والبلديات والمناطق في تمويل الدولة وفقاً للقدرة الاقتصادية لكل منهن/م. كما يجب أن يتَّسم تحديد الالتزامات الضريبية وحساب المدفوعات بالشفافية والبساطة، ويمكن أن تلعب رقمنة الإدارة الضريبية دوراً مهماً بهذا الصدد. النظام الضريبي يجب أن يكون مفهوماً من قِبَلِ الدوائر الحكومية والمواطنات والمواطنين، بحيث يعرف الجميع الضرائب المُستَحَقَّة منهم تجاه كل وحدة إقليمية.

٨. يُحدِّد الدستور أي من المستويات الحكومية يجوز له فرض أي نوع من الضرائب والجهة المسؤولة عن إدارة الضرائب.

٩. تحدد الدولة الوعاء الضريبي وتفرض كل من الدولة والمناطق ضرائبها الخاصة. يجب أن يكون للضرائب أساس قانوني.

١٠. ينص الدستور على التسوية المالية التي تضمن توزيع الدخل بحيث تتمكن كل من الدولة والمناطق والبلديات من أداء مهامها. تترتب أهمية التسوية المالية وكونها رأسية أو أفقية على من يقوم بجباية الضرائب. تهدف التسوية المالية إلى ضمان توفير الخدمات العامة الأساسية في جميع أنحاء الدولة ولجميع السكان وعدم تجاوز التفاوتات بين المناطق وبين البلديات

مستوى معيناً. يُمكن أن تكون مدفوعات التسوية مُخصَّصة لغرض أو غير مُخصَّصة، كما يجب إشراك الدولة والمناطق والبلديات بشكل مُناسِب في الجهات المُقرِّرَة بشأن التسوية المالية.

١١. يُنظِّم الدستور مِلكيَّة واستخدام الموارد الطبيعية ويضمن حصول المناطق التي تُستَخدَم فيها الموارد الطبيعية على حِصَّة مناسبة من الأرباح.

١٢. يجب تصميم النظام الضريبي بطريقة ترفع الاستعدادية لدفع الضرائب القانونية. هذا يشمل تحديد الضرائب والنفقات بطريقة ديمقراطية وملاحقة التجاوزات ومكافحة الفساد. لهذه الغاية يجب أن يَنص الدستور على رقابة مالية مُستَقِلَّة. كذلك تحتاج المناطق والبلديات إلى مؤسسات تضمن الجباية القانونية للضرائب والاستخدام القانوني للموارد المالية. ويلعب التدريب الأساسي والتكميلي لكوادر السلطات المُختَصَّة وتوعية السكان دورًا حاسمًا في تحسين النظام الضريبي.

١٣. تُحدِّد البرلمانات المُختَصَّة الضرائب والميزانية على أساس بيانات موثوقة. وتُمثِّل هذه البرلمانات جميع السكان المعنيين، مع مراعاة تمثيل النساء بشكلٍ مناسب.

١٤. تَفصِل محاكم مُستقِلَّة في النزاعات حول جباية الضرائب أو استخدام إيراداتها. وكي تتمكن المحاكم العليا من الفصل في النزاعات بين الدولة والمناطق بشكلٍ شرعي، يجب أن يكون للدولة والمناطق رأي في تنصيب السُلطة القضائية. وبناءً على ذلك، تتطلب اللامركزية المالية قضاءً قوياً ومستقلاً يحظى بالثقة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies

Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2021 | Berlin